قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

خـلالات العبد

استُخدِم التهديدُ بجعل البصرة فيدرالية مرّات ومـرّات، أثنـاء أزمـة تشكيل الحكومة من قبل مناصري دولـة القانون للضغط على الخصوم ضمن مبدأ "ألعب لو أخرب الملعب"، وبعد تشكيل الحكومة من قبل مناوئيها لتقوية الأطراف على حساب المركز الذي احتله الخصوم الألدّاء، واليوم من قبل الحكومة المركزية نفسها وأتباعها بعد أن تبيّن لهم أن المركز نفسه لم يعد مستقراً بأصحابه.
أمس هددتْ دولـة القانون التي يتزعمها رئيس الـوزراء بجعل الجنوب إقليماً تحت اسم "إقليم البصرة"، والسبب؟ احتجاجاً على مقترحات سحب الثقة عن المالكي، وبالتالي إسقاطه.
قبل أيام قدّم أعضاء في دولة القانون للعراقيين كافة تهديداً صريحاً لا لبس فيه "إذا سقط المالكي فإنه سيكون آخر رئيس وزراء للعراق الموحد"، أي أن العراق سيقسّم مع أول خطوة يخطوها رئيس وزرائنا الموقّر خارج مكتبه، ويبدو أن دولة القانون باشرتْ إجراءات لهذا الغرض، والحديث عن فدرلة الجنوب مقدمة لذلك.
خلال الأيام الماضية كان أبناء دولة القانون هم رافعي رايـة التوحيد "توحيد العـراق طبعاً" ضدّ دعاة التقسيم والفدرلة، لكنهم لم يخبرونا أن التوحيد الذي كانوا مستعدين لبذل الغالي والنفيس من أجله هو توحيد مشروط، توحيد يجب أن يكون في كنف المالكيّ وفي ظلّ سلطانه الأوحد. وإلا فليذهب العراق إلى فدرلة وبئس المصير. وسيحاجوننا بالقانون والدستور، فهم أهل القانون وكتبة الدستور، سيقولون: الدستور يجيز لنا الفيدرالية، والقانون معنا، وسيبذلون جهداً ويحرقون أعصاباً للدفاع عن الفيدرالية بالحماسة نفسها التي شتموها بها ووصفوها بأقذع النعوت وشنعوا على الكرد، وعلى دعاة فيدرالية صلاح الدين من قبلُ.
كلّ صاحب مأزق لا يجد أمامه إلا تهديد العراقيين بتقسيم وطنهم إنْ لم يكن هو لا غيره في الحكم، استنفد أهل دولة القانون أسلحتهم فلم يبق لهم إلا إخافتنا: المالكي أو العراق الموحّد.. وأنتم بكيفكم!
أصبحت البصرة ومدن الجنوب سلعة يتداولها فاشلون من الكتل الفاشلة،بيد نهّابي سلطة ومال يسمّون أنفسهم سياسيين، وكلما أراد بعضهم ضرب بعض في معاركهم المستمرة على غنائمهم شأنهم شأن دوابٍ تتقاتل على جيفة مركونة في مزبلة، ذهبوا إلى البصرة وجعلوها وأهلها سلاحاً في معاركهم التافهة في ما بينهم.
صار التهديد بتقسيم العراق سواء من قبل أنصار المالكي أو مناوئيه لعبة سمجة، آن لهم أن يتركوها، وأن لا يجعلوا مدننا مادة لتصريحاتهم المسمومة، فهذه المدن لن تكون خلالات العبد كما في الحكاية المشهورة.
مَنْ من هؤلاء الفاشلين تذكّر البصرة من قبل؟ من فكّر بتحسين خدماتها؟ من زار الناصرية؟ من أوجعه قلبه على حال أهل العمارة الفقراء ساكني أغنى أرض في العالم؟

ملف "ثقافة العنف في العراق"(٥)

العنف ومصـادره بعد سقوط نظام صدام (٢-٢)

تعتبر "الميليشيا" بصفتها مجموعات مسلحة تابعة لأحزاب وقوى سياسية كانت معارضة للنظام سابقاً وبعد سقوطه شاركت في العملية السياسية وعددها تسع حسب القرار ٩١ الصادر من الحاكم المدني (بول بريمر) وثمة مليشيات أخرى مسلحة شكلتها مجموعات سياسية برزت بعد سقوط النظام . والقوى السياسية التي انخرطت في العملية السياسية عمدت وحرصت على تطوير "مليشياتها" المسلحة ،وصفتها الغالبة هو توظيف العنف للأغراض السياسية ذات الخلفية الطائفية واعتمادها ردود الأفعال من خلال القتل على الهوية والتهجير الطائفي المتبادل وهو أقسى حالات العنف الذي خلق مناطق معزولة خالية من النسيج الاجتماعي العراقي المتعدد تاريخياً.

جاسم العايف

الميليشيات بنية تحتية لحرب أهلية

ومن حيث المبادئ العامة يمكن اعتبار الميليشيات الدينية و الطائفية- العرقية هي البنية التحتية للحروب الأهلية في أي بلد ما.. وبالنسبة للعراق فإن ساحته الحالية مشرعة لذلك من خلال تدخلات وتأثيرات واسعة لدول الجوار العراقي- فعلية أو بالوكالة- وتعتبر الأرض العراقية الشاسعة عبارة عن أكداس منوعة لمختلف أنـواع الأسلحـة التـي تركت في مخازن سرية بعضها لم يمس وهي مليئة بأنواع الأسلحة الفتاكة الخطرة إضافة إلى ما يهرب منها إلى العـراق. إن توفر أنـواع الأسلحة بسهولة ويسر للـ"الجماعات المسلحة والمليشيات" من الركائز الأساسية لاستمرار حالات العنف وتطوره بالترافق مع انهيار شامل لفعالية منظومة الأمن الوطني وقيم المجتمع العراقي وتحول ما بقي من البنية الاجتماعية المدنية شبه المتحضرة إلى طائفية- قبلية. ويحاول الساسة في العراق، المنخرطون بالعملية السياسية تحديدا ، من خلال تصريحاتهم المعلنة، دون الحكم والتـأكد من وعلى توجهاتهم ونـواياهـم الكامنـة، معالجة قضية "الميليشيات" لغرض استتباب الأوضـاع السياسية في العـراق كما أن الأمم المتحدة وهي تراقب تطور الأوضاع في العراق ، خاصة بعد أن لوحظ تطور نوعي في استخدام العنف الأعمى من خلال التراشق بالـ"هاونات" وهي علامات على إمكانية بدايات نشوب الحروب الطائفية المحدودة المصغرة بين المحلات السكنية دون تمييز وفي بعض أحيـاء العاصمة تحـديـداً، فـإن،الأمم المتحدة، وهي ترى تنامي إمكانات تلك "المجموعات المسلحة" والمليشيات" في التأثير على الأوضاع العراقية ، حذرت من تنامي عوامل "حرب أهلية" في العراق تحمل معها بوادر صراع إقليمي قد يتسع.
رابعـا/ القـوات الأمنية العراقية /رصد أداء هـذه القـوات فيما يتعلق بالعنف يتطلب معرفة أن تدريباتها كانت على يد القـوات الأجنبية بهدف دعم ومساندة الدولة الجديدة والمساهمة بدعم العمليات العسكرية لتلك القـوات ، أمـا المواطن العراقي وشؤونه الأمنية القانونية وحقوقه الإنسانية والدستورية ، فكانت أمـوراً ثانوية في إعداد هذه القوات التي حكمت عقيدتها العسكرية مواجهة (الإرهاب) .لقد توفر للـ"ميليشيات " ولبعض الجماعات المسلحـة العراقيـة الغطاء السياسي والقـانوني والإجـرائي للدخول في هذه القوات واختراقها دون التأكد من أنها قد تخلت عن ولاءاتها السابقة، وهذه العوامل هي المؤثرة في رصد وتحليل ممارسات "العنف" الذي يكاد أن يحكم تصرفاتها وآلية عملها بشكل منهجي بسبب من أن القوات الأجنبية هي التي دربتها على هذا النهج في التعامل اليومي مع العراقيين وتحول إلى نموذج احتذته القوات الأمنية العراقية.
و قوات الأمن العراقية تمارس استخدام السلاح من خلال إطلاق النار العشوائي كأفراد و جماعات،ومنها حمايات المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات وكذلك من خلال تفتيش البيوت المصحوب بالعنف المـادي و اللفظي وهـي مؤشـرات تؤكد منهجية سياسية تجري دائماً بتنظيم في المناطق العراقية التي توصف بـ "الساخنة" وترافق ذلك حالات العقاب الجماعي لسكان تلك المناطق .
وثمة ممارسات متعددة لهذه القوات منها التعذيب بطرق مختلفة بوسائل متنوعة كشفت عنها تقارير دولية موثقة جعلت الحكومة العراقية تعمد لتشكيل لجان تحقيقية لم يصدر عنها أي تقرير حول عملها أو ما توصلت إليه من نتائج.
خامسا . عصابات الجريمة المنظمة / من المستحيل في ضوء تعقد الوضع العراقي وانتشار العنف فيه التمييز بين دوافع عمليات الخطف والقتل بتوجهات وخلفيات سياسية أو طائفية عن غيرها التي تقف خلفها وتمارسها عصابات الجريمة المنظمة المحلية والدولية.
وبسبب ضعف سلطة الدولة والقانون ثمة شتى أنواع الإجرام والمتاجرة بالعراقيين للاستحواذ على ثرواتهم وآثارهم وكل مكونات بناهم التحتية ..الخ لأغراض شخصية- نفعية من خلال استغلال الواقع الاقتصادي وعدم فاعلية الأجهزة التنفيذية في محاربة الممارسات الإجرامية والقائمين بها والمخططين لها ناهيك عن التواطؤ من قبل بعض المنتمين للأجهزة الأمنية ذاتها و الخـوف من ردود الأفعـال العشائرية لمنتسبي تلك العصابات.
ولم يتم توثيق تلك الجرائم دولياً إلا من قبل هيئة "اليونسيف" وبعض المنظمات الدولية التي كشفت في تقاريرها الموجزة واقع الأطفال المشردين والمتاجرة ببعض النساء والفتيان كـ"رقيق ابيض". الحقوق والحـريـات العـامة والشخصية/ وقفت قوات الاحتلال في العراق وحتى بعد أن تحولت إلى "القوات متعددة الجنسيات" ،عبر قرارات الشرعية الدولية ،في مقدمة منتهكي الحـريـات الشخصية وتجـاوز الحقوق العـامة، ومـا كُشف من فضائح في سجن "أبو غريب" وأمـاكـن أخـرى وممارسات متنوعة ذات طابع عنفي تجاه بعض المنشآت المدنية والعاملين فيها ، وهذه القوات نقضت من خلال سلوكها كل البروتوكولات والاتفاقات بشأن حماية المدنيين في الحروب والنزاعات الدولية في ظل الأمر (١٧) لسنة ٢٠٠٤ الذي أصدره حينها "الحاكم المدني للعراق" والذي منحها حصانة من أي إجراء قانوني عراقي .
وما يخص الحكومة العراقية الحالية ، فإنها عاجزة عن إيقـاف انتهاك الحقوق والحـريـات الفردية، لا بل بـدأت تعتمدها كمنهج من خـلال مـا حصل في ساحتي "التـحـريـر الفردوس" وثـمـة حـالات قتل

الحكومة العراقية عاجزة عن إيقاف انتهاك الحقوق والحريات الفردية، لا بل بدأت تعتمدها كمنهج من خلال ما حصل في ساحتي "التحرير الفردوس" وثمة حالات قتل خارج إطار القانون دون أية محاولة لكشف مرتكبيها. ومن خلال ما تقدم ثمة من ينازع الدولة دورها بصفتها المحتكر الوحيد لاستخدام القوة.

خارج إطار القانون دون أي محاولة لكشف مرتكبيها. ومن خـلال مـا تـقدم ثمة من ينازع الدولة بصفتها ، ، المحتكر الوحيد لاستخدام "القوة" وفي وضع العراق ثمة أطـراف مسلحة وأحـزاب وجماعات أهلية تملك حصتها في ممارسة "القوة" عبر خطابات تشرعن لها مشاركة الدولة ومنازعتها وحتى إزاحتها وكانت تقوم بالاعتقالات المترافقة بالمعاملة اللاإنسانية والتعذيب ،وثمة أطراف أنشأت لها محاكم أسبغت عليها صفة "الشرعية" وتم تنفيذ قراراتهـا. وتغلب على هـذه الجماعات تـوجـهـات وصفات"دينية- طائفية- راديكالية" وتحـاول فرض منظوماتها وأنساقها الإيديولوجية على الآخرين من خلال استغلال مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" بصفته فرضاً واجب التطبيق وعلى الأفراد الالتزام بوصفاتها في الأكل والشرب والملبس ومنع سماع الموسيقى ومشاهدة السينما وعدم التعامل بأقراص الـ (cd) وتفجير محالها وقتل الحلاقين والحلاقات .
وعن واقـع المـرأة العراقية وموقعها في الدستور وصنع القرار والمخاوف التي تـبرز لـدى المنظمات النسوية والقوى العلمانية في بعض مواد الدستور العراقي المتسمة بعض فقراته بـ"جدلية الخفاء والتجلي" في مـا يخص حقوق المـرأة وحرياتها وخاصة المادة (٤١) التي ربما ستوحي باحتمال العودة إلى ما كان عليه العراق في ظل دستور ١٩٢٥ بما سيؤدي إلى تعطيل البناء المؤسسي المدني للدولة العراقية الجديدة ونقل العراقيات من حالة المواطنة إلى حالة المذهبية والطائفية والمـادة ٤١ من الدسـتور تتناقض مع المادة ١٤ منه التي تخص المساواة التامة للعراقيين أمام القانون.
وثمة حـالات عدة من الانتهاكات للحقوق الإنسانية الفردية وتصاعد الاعتداءات المسلحة والتفجيرات ضد أماكن العبادة واغتيـال رجـال الـديـن في كل الطوائف والمكونات، ويلاحظ تراجع حريات التجمع والتظاهر والإضرابات واغتيال الكفاءات العراقية من قبل "فرق الموت" المتجولة عبر الـ (كواتم) ،وهو ما يعتبر جديد الاستخدام ،إضافة إلى الهجمات المسلحة على مقرات وسـائل الإعـلام واخـتـطاف الصحفيين والإعلاميـين والكتّاب وقتلهم مما أعـاد بفعالية ظاهرة الرقيب الذاتي ،التي اختفت تدريجيا عقب سقوط النظام، لكنها عادت بصفتها وسيلة فعالة للـدفاع عن الـذات الإنسانية والمصير الشخصي.
× ملاحظة: يستفيد الموضوع، بجزءيه ،من تقارير دولية ومدنية محايدة معنية بالشأن العراقي ومستقبله الديمقراطي بالذات، خاصة بعد سقوط نظام صدام.

حـــــرب المـــــواقـــــع

فريدة النقاش

أعلنت حركة «احتلوا» الألمانية التي يتدفق أنصارها منذ أيام على فرانكفورت أن آلاف المتظاهرين تدفقوا على المدينة يوم السبت الماضي رغم محاولات الشرطة تفريقهم واعتراض طريق الحافلات التي تقلهم من بلدان أوروبية عدة.

وقد نظمت حركة «احتلوا الأوربية تظاهرتها لتتوافق مع اجتماع رؤساء الدول الثماني الصناعية الكبرى في كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية للتداول حول أساليب درء الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تتوالى تبعاتها منذ عام ٢٠٠٨ حتى الآن! وقد بلغت ذروة أخرى بفشل الساسة اليونانيين في التوافق حول البرنامج الاقتصادي التقشفي الذي تطرحه السياسات الأوروبية مقابل إنقاذ اليونان من الإفلاس.
ورفض الناخبون اليونانيون كما رفض الناخبون الفرنسيون برنامج التقشف واختارت فرنسا رئيسا على هواها يطرح سياسة لتحفيز النمو وخلق الوظائف بدلا من التقشف، كما رفض اليساريون اليونانيون الذين فازوا بالمركز الثاني في الانتخابات البرلمانية التوافق مع أحزاب اليمين والوسط حول التقشف وباتت اليونان التي ستجري فيها انتخابات جديدة في السابع عشر من الشهر القادم مهددة بالخروج من منطقة اليورو التي ستتعرض لتصدّع كبير،وإن حدوث هذا الخروج سوف ينتج آثاره الاقتصادية والثقافية على العالم كله.
وتدفع الرأسمالية العالمية الآن فاتورة انقلابها على السياسة الاجتماعية لدولة الرفاهية التي بدأها رونالد ريجان ومارجريت تاتشر في مطلع الثمانينات من القرن الماضي حيث جرى إطلاق العنان للسوق لتتحكم في كل شيء بصرف النظر عن الثمن الاجتماعي الذي تدفعه الشعوب من فقر وبطالة ويأس وانقسام اجتماعي غير مسبوق في أغنى الدول وأقواها،إذ يقول منظمو حركة «احتلوا وول ستريت» (شارع المال والأعمال في نيويورك) أن ١٪ فقط من الأمريكيين يستحوذون على النسبة الغالبة من ثروات البلاد، ويتراجع مستوى معيشة الغالبية العظمى من الشعب.
وقد انتشرت الحركة كالنار في الهشيم في كل من أمريكا وأوروبا احتجاجا على التوجه النفعي الاستحواذي للرأسمالية الوحشية وعدوانها المتواصل على حقوق الكادحين وحرياتهم حتى إن مركزا للبحث توصل لنتيجة فحواها أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن أقرب ما تكون إلى دولة بوليسية بسبب الملاحقات للنشطاء وإعداد ملفات لهم بهدف مضايقتهم حتى أن البعض تحدث عن إحياء المكارثية.
وكما سبق للشباب المصري قبل أكثر من عام أن استخدم وسائل الاتصال الحديثة لإطلاق ثورة ٢٥ يناير، وحشد ملايين المصريين بعد ذلك لإنجاز أول أهدافها وهو إزاحة «مبارك» وأبنائه ومعاونيه عن السلطة، فإن حركة احتلوا تتبع نفس الإستراتيجية على مستوى عالمي.
انتقلت فكرة احتلال الميادين من ميدان التحرير في مصر الذي أصبح مزارا عالميا، إلي وول ستريت في نيويورك، إلي ميدان الشمس في مدريد وأخيرا إلي فرانكفورت مرورا بأثينا وعدد آخر من المدن الأوروبية حرب المواقع المصرية في الثمانية عشر يوما التي هي أيام ثورة يناير نموذجا يحتذي في العالم كله لإسقاط النظام على مراحل.
وقد تعلم مناضلو العالم على اختلاف المدن والمنابع ومستويات النمو وطبيعة الأزمات- تعلموا من الدرس المصري لا فحسب في حرب المواقع وإنما أيضا في استخدام الشبكة العنكبوتية في التواصل والحشد، واندهش العالم أن يبرز هذا الأداء الرفيع بهذه الدرجة من الإتقان في بلد متوسط النمو مثل مصر مازال ثلث سكانها يرسفون في أغلال الأمية الأبجدية، والتفت العالم إلى حقيقة أن الشعب المصري الذي أبدع واحدة من أول حضارات التاريخ العظيمة والباقية قادر على أن يستدعي كل فضائله في لحظة تاريخية فاصلة ويقدم إبداعه الخاص في حرب المواقع والمراحل ليتعلم منها الجميع.

احتلوا وول ستريت

الـدولـة المـتـوازنـة

يعقوب يوسف جبر الرفاعي

الدولـة مجموعة من القـوى وأبـرز هذه القوى القوة الصلدة الأمنية والعسكرية التي تحافظ على أمنها القومي والداخلي، أما القوة الثانية فهي القوة الناعمة متمثلة بالاقتصاد المزدهر والإدارة الناجحة، وعلى افتراض عدم استخدام هاتين القوتين بصورة متوازنة أو استخدامهما في موارد ليست مناسبة أو الاكتفاء باستخدام إحداهما دون الأخرى؛ سيؤدي إلى زعزعة نظام الدولة السياسي حتى لو طال زمن بقائها.
في العراق منذ العقود الماضية وحتى عقدنا الحاضر كانت الدولة تميل إلى استخدام القوة الغليظة أكثر من استخدام القوة الناعمة، مما أدى إلى فشلها أو ضعف إمكانات تطورها بحيث تضاهي الدول المتقدمة، لذلك يجب تفعيل التوازن ما بين القوتين لكي تتطور الدولة وتتقدم، لكن على افتراض بقاء الحال كما هو في الوقت الحاضر كما كان الحال في الماضي، فإن الدولة ستظل ضعيفة مهددة بالانهيار والزوال حتى ولو بعد حين، وقد أثبتت التجارب التي خاضتها الدول خلال التاريخ أن الدول التي لم توظف القوتين حسب الموارد المناسبة فإن مصيرها كان الزوال، ويبدو أن الدولة الحديثة التكوين والنشوء لا يمكن لها في الوقت الحاضر الاستغناء عن هاتين القوتين أو الاكتفاء بواحدة دون الأخرى.
القوة الناعمة للدولة كما أسلفنا القول تتمثل في قوة اقتصاد الدولة ومدى تأثيرها في السوق العالمية أو في طبيعة علاقاتها الخارجية مع بقية الدول أو إمكانية تصديرها قيمها الثقافية إلى بقية البلدان كما هو الحال مع البلدان الغربية التي استطاعت أن تؤثر في شعوبنا حتى في طريقة المأكل والملبس، كما أنها تمكنت من خلال صناعة الأفلام أن تجد لها أرضية في أوساط الرأي العام. أما القوة الغليظة (HardPower) فتتمثل في قدرة الدولة على الدفاع عن أمنها القومي وحماية حدودها الخارجية والحفاظ على أمنها الداخلي وردع الجماعات والأفراد المعادين للاستقرار الأمني للدولة والمجتمع.
إن الدول ذات القوة الناعمة وليس فقط الغليظة الصلدة تمكنت من استثمار علاقاتها الخارجية وامتدادها السياسي والإعلامي فحصلت على مكاسب سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية واسعة المدى في بلدان العالم الثالث انطلاقا من ثقافة العولمة ومبادئها العامة، أما على الصعيد الداخلي فإن هذه الدول استخدمت القوة الناعمة عبر اتباعها سياسات ناجحة في المجالات كافة،منها توفير المستوى المعيشي اللائق بالفرد والجماعة إضافة إلى إطلاق عنان الحريات الدستورية بصورة متوازنة بحيث لا تتحول هذه الحريات إلى فوضى تؤدي إلى المساس بكرامة الفرد والجماعة..
إن الدول التي استخدمت القوة الناعمة تمكنت من التقدم داخليا وليس فقط خارجيا، رغم أن القوة الغليظة التي تستخدمها بعض الأحيان قد تشكل حسب الحاجة إليها أداة للدفاع عن الدولة أمام المخاطر الداخلية والخارجية.
إن العلاقات الخارجية للدولة العراقية الحالية مع دول العالم تحتاج إلى المزيد من الجهد والتخطيط والعمل لتطويرها، كما أنها بحاجة إلى تمتين وتقويم عبر استخدام القوة الناعمة لكسب الدول إلى جانب العراق وتحقيق التعاون ورسم آفاقه المستقبلية.
اليوم الدولة العراقية الحالية بحاجة إلى لغة السياسة الجديدة المرتكزة على الإحصائيات والبرامج الرقمية أو اللغة الإلكترونية لتنهض وليس بحاجة إلى لغة الضمير والحرص لأنها لغة الثلة من المواطنين، أما استخدام اللغة الرقمية فستشكل بداية البناء القويم، ومن الممكن للدولة الرقمية أن تزيح عن كاهلها عبء الفساد، وأن تشهد نهضة عمرانية واستثمارية واسعة النطاق.